

## اكتشاف حقل غاز في مياه قبرص يخلط الأوراق ويرفع حظوظ لبنان في امتلاك ثروات قياسية

اكتشاف حقل غاز عملاق في قبرص قد يعيد رسم خريطة النفط والغاز في منطقة حوض المتوسط، ويغير اللعبة في المنطقة. خرجت "قطر للبترول" معلنة تحقيق اكتشاف مهم للغاز الطبيعي شرق المتوسط في المياه القبرصية. بعد أسبوع قليلة على إعلان "قطر للبترول" وشريكاتها التي تتضمن تحالف يضمها إلى "إيسون موبيل" و"توتال" الفرنسية عن اكتشاف ضخم للغاز والمكبات جنوب إفريقيا، ها هو التحالف يعلن اكتشافاً تاريخياً لحقل غاز طبيعي في البئر الاستكشافية "Glaucus-1" في حقل "غلافوكس" الواقع في المياه الإقليمية القبرصية على بعد 180 كيلومتر غرب بیناء ليماسول. الاكتشاف الذي أعلنه دون تحديد حجم الاحتياطاته وصفه بالتحالف بالتهم جداً، حتى ذهب مدير برنامج "برنتاين" لشؤون الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن سايمون هندرسون ليؤكد أن الاكتشاف قد يغير قواعد اللعبة في المنطقة التي يعتبر لبنان لاعباً أساسياً فيها على صعيد الاكتشافات النفطية والغازية. بالنسبة إلى تركيا، فإن حقل "غلافوكس" لا يقع في المنطقة التي تطالب بها أنقرة، لكن الأتراك سيطّلبون من دون شك بأن يعود جزء من عائدات هذا الحقل بالفائدة على جميع السكان في قبرص، من بينهم القبارصة الأتراك المقيمين في الجزء الشمالي من الجزيرة، المتنازع عليه. بحسب التحاليل، ضمن الحقل المكتشف 5 إلى 8 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، ورغم أن آمال تحالف الشركات الذي قام بالإكتشاف كانت بوجود كميات تخطى 10 تريليون مكعب من الغاز الطبيعي لإمكان إنشاء محطة لتسييل الغاز، أي ما يعرف بالـ LNG Plan.

ويرفع هذا الاكتشاف حظوظ مدّ خط أنابيب لنقل هذا الغاز إلى محطات التسبييل المصرية، فيما تسعى مصر للتحول مركزاً أساسياً في المنطقة لتسييل الغاز. ويعزز تحقيق أهداف منتدى غاز شرق المتوسط، والذي ضم إلى مصر، قبرص واليونان وإيطاليا وإسرائيل والأردن وفلسطين لتحقيق ترابط بين دول المنطقة التي ستتمكن من استخدام البنية التحتية المصرية لتسييل الغاز وتوريده نحو الدول الأوروبية. كما يرفع الاكتشاف حظوظ وجود مكان كبير من الغاز الطبيعي في المياه اللبنانية، وهو ليس بالاكتشاف الأول في المياه الإقليمية القبرصية بعد اكتشاف حقل "أفروديت" من شركة "نوبل إنرجي" الأميركيّة عام 2011، وتقدّر احتياطاته بنحو 4.5 تريليون قدم مكعب، فيما يتداخل جزئياً مع المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لإسرائيل والتي طلب الجوء إلى التحكيم الدولي للفصل في النزاع حول حصتها من الحقل. أما التطور المهم الذي يجب مرؤنته أيضاً فهو وصول الحفارة الأولى إلى حقل كاريش الواقع على الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل. هذا الحقل الذي أعلنه وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتس نهاية العام 2016 موافقة تل أبيب على بيعه، بالإضافة إلى حقل "إنرجين" لشركة "إنرجين" اليونانية، وتقدر احتياطاتها بما يقارب 60 مليار متر مكعب. وكان حق استغلال هذين الحقولين أعطي في البداية إلى "كونسورسيوم"، ويتّألف من شركة "نوبل إنرجي" الأميركيّة ومجموعة "ديليك" الإسرائيليّة. وكانت "إنرجين" قد وافقت في آب 2016 على دفع 150 مليون دولار مقابل الحقول لشركة "نوبل إنرجي" و"ديليك". وفي مقالة نشرت في "النهار" في تاريخ 11 تموز الماضي، كشف وزير الطاقة والمياه السابق أرتياور نظريان عن معلومات مؤقتة إلى وزارة الطاقة من شركة "TGSS" البريطانية التي أجرت مسحًا عام 2000، أكدت وجود مكان مشترك للنفط مع إسرائيل، وأن حقل "كاريش" قريب جداً ولا يبعد أكثر من 5 كيلومترات عن الحدود البحرية اللبنانية، مما يعني أن إسرائيل تتحضر بطيئة الحال للافادة من البلوكات التي لدى لبنان معها حقول مشتركة. ومع وصول الحفارة الأولى إلى حقل كاريش يمكن تأكيد نيات إسرائيل الإسراع في الإفادة من هذا الحقل، وبهذه عملية استثماره والاستفادة من ثرواته. ويبعد حقل كاريش 100 كيلومتر عن السواحل الإسرائيليّة ونحو 75 كيلومتر عن ساحل حيفا، وقد اكتشف في تموز 2013، ويمتد على مساحة 150 كيلومتر مربع. وتشير تقدّرات المسحواهات التي تمت إلى احتمال أن يحتوي على كميات تراوح ما بين 1.5 و2 تريليون قدم مكعب من الغاز. لبنانياً، يبعد حقل كاريش نحو 4 كيلومتر عن الحدود الإسرائيليّة - اللبنانيّة، وتحديداً عن البلوك 8 العائد للبنان، و6 كيلومتر عن البلوك 9، علماً أن أبعد نقطة من هذا الحقل تقع على بعد يراوح ما بين 15 و17 كيلومتر من حدود المنطقة اللبنانيّة. مع التذكير بأن المنطقة الاقتصادية الخاصة بلبنان ومساحتها نحو 22 ألف كيلومتر مربع، بانت مقسمة بحسب المسحواهات التي أجرتها وزارة الطاقة اللبنانيّة إلى 10 بلوكات، 3 منها تقع على حدود المنطقة الإسرائيليّة، وهي البلوكات 8 و9 و10. وتبقى الانظار إلى إعلان "إنرجين" عن خريطة الطريق التي ستبعها لبدء عملية الحفر في الحقل، وهذا تطور مهم جداً خصوصاً لناحية إمكان وجود مكان مشترك مع لبنان. هذا ما يفسر المعطيات التي وصلت إلى الرئيس نبيه بري منتصف شهر شباط الفائت، واعتبار ان تحرك إسرائيل يهدد باستنزاف ثروة لبنان قبل أن يبدأ عمليات الحفر الخاصة به، مع إفادات تل أبيب على منح ترخيص لاستكشاف النفط والغاز قرب الحدود البحرية المتنازع عليها، وهو ما كان يبحثه بري مع رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي، فيما اتهم بري إسرائيل بانتهاك المياه اللبنانيّة بمنح ترخيص للقيام بعمليات استكشاف في المنطقة القريبة والمتدخل مع البلوك رقم 9 اللبناني. التطورات والاكتشافات الجديدة تشكّل محفزاً أساسياً لشركات التنقيب العالمية لتركيز ثروات حوض شرق المتوسط، وخصوصاً في لبنان الذي يتحضر لدوره التراخيص الثانية مع بدء عمليات الحفر نهاية العام 2019 وبداية 2020 على البلوكين 4 و9. ويبقى الاهتمام الإسراع في هذه العملية لعدم خسارته لبيان جزءاً أكبر من الأسواق المستقبلية لغازه ونفطه لمصلحة الغاز والنفط الإسرائيلي والقبرصي والمصري، إذ إن كل تأخير في بدء استغلال موارده سيؤدي إلى خسارة مصادر التصدير والأسواق المستهلكة.